

مذكور في القرآن في المواضع الكثيرة كقوله وإن كنت في شك مما نزلنا
عليك عن ربنا فأتنا بقدر ما يشاء من مثله وأدعوا شركاءكم الذين
الله أن كنت صادقين فإن لم تعملوا ولا تعملوا فاقموا التار
التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وكقوله أم لنظن
أفكركم قل فأتوا بعشر سور مثله مفتركات وأدعوا من استطعتم
من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما
أنزل بعلم الله فإن لا إله إلا هو فاعلم أنتم مسلمون فجعل عيسى
عن البريات لأن نجان عليه دليل على أنه منه ودليل على وحدانيته
وذلك يدل عندنا على بطلان قول من زعم أنه لا يثبت أن يعكس
بالقرآن الوحدينية وزعم أن ذلك مما لا يسبيل إليه إلا من جهة العقل
لأن القرآن كلام الله عز وجل ولا يصح أن يعلم الكلام حتى يعلم المتكلم
أو لا فقلنا إذا ثبت ما بيننا من آياته وأن الخلق لا يفدرون عليه
ثبت أن الذي أتى به غيرهم وأنه إنما يتبعه بالقدره عليهم من
يخصه بالقدره عليهم وأنه صدق وإذا كان كذلك كان ما بيننا
صدقا وليس إذا أمتن معرفته من جهة العقل امتنع أن يعرف
من الوجهين وليس العرف تحقيق القول في هذا الفصل لأنه
خارج عن مقصود كلامنا ولكننا ذكرناه من جهة دلالة الآية
عليه ومن ذلك قوله قل لعن أجمعين إلا نسي والذين على أن يأنفوا
بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وقوله
أمر يقولون نقول بل لا يؤمنون فليأتوا بحديث مثله إن كانوا
صادقين فقد ثبت بما بيننا أنه تحذيرهم إليه ولم يأتوا بمثله وفي
هذا الموضع تحذيرهم إليه والتحذير لهم لولا قوله تعالى والذي
يدل على ذلك العقل المتواتر الذي يقع به العلم الصوري فلا يقع
مجرد واحد من هذين الأمرين وإن قال قائل لعله لم يضر عليهم
الآيات التي فيها ذكر التحذير وإنما فرغ عليهم ما سوى ذلك من القرآن
كان ذلك في الأباطل أعلم بطلان ما يعلم به بطلان قول من
زعم أن القرآن أصناف هذا وهو يتبع حمل على أنه كتم وسيفه
المهدي أو يدعي أن هذا القرآن ليس هو الذي جاء به النبي صلي
الله عليه وسلم وإنما هو شيء وضعه عمر وعثمان رضي الله عنهما

حيث

حيث وضع المصحف أو يدعي فيه زيادة أو نقصان أو قدس الله
تعالى حفظ كتابه إن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه
وعنه الحق وحكاية قول من فإن ذلك يعني عن الرد عليه لأن
العدد الذي أخذوا القرآن في الأمصار وفي البوادي وفي الأسفار
والحصر وضبطوه حفظا بين صغير وكبير وعرفوه حتى صار
لا يشبه على أحد منهم حرف لا يجوز عليهم التسهو والتسيان
ولا الغلط فيه والكتان ولولادوا ونقصوا أو غير ذلك فقد
علمت أن شعائر القيسى وغيره على أنه لا يجوز أن يضر ظهور القرآن
ولا أن يحفظ كحفظه فإن يضبط كصيته وإن تمت الحاجة إليه
مسا سها إلى القرآن لوزيد فيه بيت أو نقص منه بيت لئلا يغير فيه
لفظ لئلا يغيره اصحابه فأنكره أن يغيره إذا كان ذلك مما لا يثبت في شعر
أرض القيسى ونضائه مع الحاجة إليه يقع حفظ العربية فكيف
يجوز لأبي ما ذكره في القرآن مع نيابة الحاجة إليه في أصل
الدين في الأحكام والشرايع وأسماء الأسماء المختلفة على ضبط
فهم من يضبطه لأحكامه فرائده ومعرفة وجوهها وصحة أدائها
ومنهم من يحفظه للشرايع والفقه ومنهم من يضبطه ليعرف
تفسيره ومعانيه ومنهم من يقصد بحفظه القضاة والبلاغة
ومن المحدثين من يحصله ليتفهم في محبب سبانه وكيف يجوز على
أهل هذه الأسماء المختلفة والأدب المنبأ عنه على كثرة أعدادهم
والتفاوت بالأدب ونفاوت أعراسهم أن يتعمقوا على التغير في الدين
والكتان ويثبت ذلك أنك إذا نامت ما ذكر في التورسور بما بيننا
ومن نظرائه رد قومه عليه ورد غيرهم وقولهم لو نشاء قلنا
مثل هذا وقول بعضهم إن هذا الاختلاف إلى الوجوه التي يصر في
الها فقولهم في الضغن عليهم فمن يستنهم بها ويجعل ذلك سببا
لتركه إلا بيان بمثله ومنهم من يزعم أنه مفتري فلذلك لا يأتي بمثله
ومنهم من يزعم أنه درسي وإنما ساطر الألف والهمزة أن تذكر الآية
تدل على تحذيرهم ليقع التطويل ولو جاز أن يكون بعضهم كثرها
جاز على كثره ولو جاز أن يكون بعضهم موضوعا جاز في ذلك كله فثبت
بما بيننا أنه تحذيرهم لولا قوله تعالى والذي